

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لمحة عامة عن الإقليم
٤	 أولا - المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية
٥	 ثانيا - الميزانية
٦	 ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٦	 ألف - لمحة عامة
٧	 باء - التنمية
٧	 جيم - مصائد الأسماك والزراعة

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات الحالية إلى الأمين العام من السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت السلطة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة

www.un.org/Depts/dpi/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

200313 150313 13-24122 (A)



الصفحة

٨	 دال - النقل والمرافق العامة
١٠	 هاء - الأعمال المصرفية والائتمان
١٠	 واو - السياحة
١٠	 رابعا - الأحوال الاجتماعية
١٠	 ألف - لمحة عامة
١٢	 باء - العمل
١٣	 جيم - التعليم
١٤	 دال - البيئة
١٥	 خامسا - اسنسيون
١٥	 ألف - الوضع الدستوري والسياسي
١٥	 باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
١٥	 سادسا - تريستان دا كونيا
١٥	 ألف - الوضع الدستوري والسياسي
١٦	 باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
١٨	 سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٩	 ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل
١٩	 ألف - موقف حكومة الإقليم
١٩	 باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٠	 تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم مارك كايبس (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

الجغرافيا: سانت هيلانة جزيرة صغيرة بركانية المنشأ، تقع في جنوب المحيط الأطلسي على بعد حوالي ١٩٠٠ كيلومتر من أنغولا و ٢٩٠٠ كيلومتر من البرازيل. وتقع أسنسيون على بعد ١٢٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، بينما تقع تريستان دا كونيا والجزر الصغيرة الأخرى على بعد حوالي ٢٤٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من سانت هيلانة.

المساحة الأرضية: ٣١٠ كيلومترات مربعة، تتألف من مجموعة جزر سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢٩٤ ٦٤١ ١ كيلومتراً مربعاً^(١).

عدد السكان: سانت هيلانة: ٢١٤ ٤ نسمة؛ أسنسيون: ٩١٧ نسمة؛ تريستان دا كونيا: ٢٦٥ نسمة (تقديرات سنة ٢٠١٢).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: جيمستاون.

الأحزاب السياسية الرئيسية: غير موجودة.

الانتخابات: آخر انتخابات تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

الهيئة التشريعية: مؤلفة من مجلس واحد (١٥ مقعداً، ١٢ عضواً منتخباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٢٩١ دولار (تقديرات الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١).

الاقتصاد: صيد الأسماك، والبن، والسياحة، وبيع الطوابع البريدية. ويعتمد اقتصاد الإقليم على المساعدات المالية من المملكة المتحدة.

نسبة البطالة: ١٢,٧ في المائة (تقديرات الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢).

الوحدة النقدية: جنيه سانت هيلانة.

لحة تاريخية موجزة: يُشاع أنّ ملاحاً إسبانياً كان يعمل لحساب البرتغال اكتشف في عام ١٥٠٢ جزيرة سانت هيلانة التي أصبحت عند نهاية القرن السادس عشر مرفأً للسفن المتجهة من أوروبا إلى جزر الهند الشرقية. وفي عام ١٦٣٣ تم ضمها رسمياً إلى هولندا، لكن شركة الهند الشرقية البريطانية استولت عليها في عام ١٦٥٩.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من وثيقة مشروع "Sea around us"، الذي هو عبارة عن مشروع تعاون بين جامعة بريتش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية (انظر الموقع الشبكي www.seaaroundus.org).

أولا - المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية

١ - دخل دستور سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا الحالي حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩. وقام الدستور الجديد بتغيير تسمية الإقليم من "إقليم سانت هيلانة والإقليمين التابعين لها" إلى "سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا"، ليمنح بذلك الجزر الثلاث مركزاً متساوياً داخل الإقليم. ورئيس حكومة الجزر الثلاث هو الحاكم الذي يعينه العرش البريطاني. غير أنه، مقارنة بالدستور السابق، قد فُرضت قيود على قدرة الحاكم على التصرف خلافاً لرغبات أعضاء المجلس المنتخبين. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية".

٢ - وينص الدستور على حماية الحقوق الأساسية والحريات الفردية، بما في ذلك حماية الحق في الحياة والحرية الشخصية، والحماية من المعاملة اللاإنسانية والرق والعمالة القسرية، وحماية السجناء، والحق في الزواج، وحقوق الطفل، وحرية الضمير، والحق في التعليم، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

٣ - ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ونائب الرئيس، ومن ثلاثة أعضاء معينين بحكم مناصبهم (الأمين الأول وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضواً منتخباً. ويتألف المجلس التنفيذي الذي يرأسه الحاكم من الأعضاء الثلاثة المعيّنين بحكم مناصبهم وخمسة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. ولا يحق للأعضاء المعيّنين بحكم مناصبهم التصويت في أي من المجلسين.

٤ - وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاماً فما فوق. وأجريت آخر انتخابات عامة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث أسفرت رسمياً عن انتخاب ١٢ مرشحاً (سبعة عن كل دائرة). وعقد المجلس التشريعي جلسة رسمية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وانتخب أعضاء المجلس التنفيذي الخمسة المنتخبين ورؤساء لجان المجلس الثمانية. وأجريت انتخاب لتشكيل مجلس تنفيذي جديد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أي في منتصف مدة ولاية أعضاء المجلس التشريعي الحاليين. وسيكون موعد حل المجلس التشريعي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أو قبل ذلك، وستُنظم الانتخابات العامة المقبلة بعد ذلك بقليل.

٥ - ويتضمن دستور عام ٢٠٠٩ أحكاماً معززة من أجل ضمان استقلال القضاء عن الهئتين التشريعية والتنفيذية للحكومة. ويضم جهاز القضاء محكمة استئناف واحدة ومحكمة عليا وأي محاكم تابعة أخرى تنشأ بموجب مرسوم (حالياً محكمة ابتدائية وترتيبات لإجراء تحقيقات الطبيب الشرعي في الوفيات الفجائية). ويتاح حق تقديم الطعن النهائي أمام مجلس الملكة الخاص في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفقاً للشروط المحددة.

٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي أعقاب قرار أقره المجلس التشريعي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، انطلقت عملية تشاور عامة بشأن مقترحات لتعديل دستور عام ٢٠٠٩. ووفقاً لما جاء في وثيقة التشاور التي قدمها الحاكم مارك كيبس، فمن شأن التغييرات المقترحة "أن تهيئ مناخاً يشجع على مواصلة تطوير الحوكمة الديمقراطية والرشيده". وتتعلق مقترحات محددة بثلاثة مجالات هي: المجلس التنفيذي ولجان المجلس ولجنة الحسابات العامة. ووفقاً للوثيقة ذاتها، كانت تلك المقترحات نابعة من "الاعتقاد السائد على نطاق واسع" بأن "الدستور أنشأ نظاماً سياسياً لا يفضي إلى قيادة ومسؤولية جماعيتين أو تحديد خطوط واضحة للسلطة أو مساءلة شفافة". وأشار الحاكم كيبس إلى أن التغييرات المقترحة لا تحولّ للحاكم أو المستشارين صلاحيات إضافية. وقد انعقد ما مجموعه ثمان جلسات عامة خلال فترة التشاور، التي انتهت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ثانياً - الميزانية

٧ - نتيجة لتقلص القاعدة الضريبية الذي يعزى جزئياً إلى الهجرة وشيخوخة السكان، تعتمد سانت هيلانة اعتماداً كبيراً على المملكة المتحدة وغيرها من المصادر الخارجية من أجل تمويلها. ويستخدم الدعم المقدم من المملكة المتحدة للميزانية لتوفير الخدمات العامة الأساسية وتقديم الإعانة لخدمة الشحن البحري المخصصة للإقليم. وأوضحت وزارة التنمية الدولية في

المملكة المتحدة أنه لا يُسمح لسانت هيلانة باقتراض أموال، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة خزانة صاحبة الجلالة. ونتيجة لذلك، فإن منح التمويل المقدمة من وزارة التنمية الدولية البريطانية والاتحاد الأوروبي هي الموارد الوحيدة المتاحة.

٨ - ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها السلطة القائمة بالإدارة، يبلغ مجموع ما تقدمه حكومة المملكة المتحدة من معونة للميزانية ومساعدة إنمائية ودعم لخدمة الشحن البحري ٢٤,٣٧٨ مليون جنيه إسترليني للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مقارنة بمبلغ ٢١,٤٨٥ مليون جنيه إسترليني في الفترة السابقة، أي بنقصان قدره ١٣,٥ في المائة. وتمت الموافقة في شباط/فبراير ٢٠١٢ على حزمة المعونة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، عقب زيارة قام بها ممثلو وزارة التنمية الدولية إلى سانت هيلانة. وتقرر خلال تلك الزيارة أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ استعراض ميزانية فترة الثلاث سنوات.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - يعتمد اقتصاد سانت هيلانة إلى حد كبير على المساعدة المالية المقدمة من المملكة المتحدة. ويعمل نحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة في وظائف حكومية؛ وثاني قطاع للتشغيل هو تجارة التجزئة والخدمات. ويستمد السكان المحليون أيضاً دخلهم من صيد الأسماك وتربية الماشية وبيع المصنوعات اليدوية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أجرت حكومة سانت هيلانة دراسة استقصائية للقوة العاملة الوطنية بغية تقدير الطلب المحتمل على العمل خلال فترة تشييد وتشغيل المطار، وأيضاً من أجل وضع مؤشر للفجوات القائمة بين المهارات والاحتياجات من التدريب في المستقبل. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بعرض استراتيجية سوق العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ المحددة لإطار السياسات العامة، مشفوعة بخطة تنفيذ تكفل بلوغ الأهداف الاستراتيجية إلى غاية سنة ٢٠١٤. وستقوم الحكومة في عام ٢٠١٣ بإجراء استعراض منتصف المدة لهذه الاستراتيجية.

١٠ - ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها المملكة المتحدة، أُبجز للتو برنامج تحديث استغرق ثلاث سنوات. ووافقت وزارة التنمية الدولية على تمديد للجدول الزمني للمشروع بدون تكلفة، وهو ما سيؤخر الموعد النهائي لإنجاز المشروع إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وركز البرنامج على دعم تنفيذ برنامج الإصلاح المتعلق بمذكرة التفاهم على منفذ الوصول إلى الجزيرة عن طريق الجو. وتشمل مسار العمل في العام الماضي دعم تدبير الشركات،

وترشيد/تبسيط أساليب عمل الحكومة، وسحب الاستثمارات، ووضع معايير الجودة، واعتماد إطار متوسط الأجل للإنفاق.

باء - التنمية

١١ - سانت هيلانة مؤهلة للحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. وتبلغ مخصصات الإقليم المقدمة في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر (٢٠٠٨-٢٠١٣) ١٦,٦٣ مليون يورو. وفي سانت هيلانة، سيُتيح هذا المبلغ إنشاء مرسى أكثر أمناً (يشمل حاجزاً للأمواج ومنصة إبحار ومرسى محمياً) وتحسين التحصينات البحرية في خليج جيمس وإصلاح الطرقات. وفي جزيرة أسنسيون، ستُستخدم الاعتمادات في تحسين الطرق. أما في تريستان دا كونيا فسُتستخدم في إدخال المزيد من التحسينات على المرفأ، وفي استطلاع إمكانات الطاقة البديلة، وتحسين المياه وإدارة النفايات، والبنى الأساسية لتوزيع الكهرباء، وبناء القدرات في مجال إدارة مصنع معالجة جراد البحر.

١٢ - ويتم توفير المعونة الإنمائية المقدمة من وزارة التنمية الدولية ضمن إطار مدته ثلاث سنوات. إضافة إلى ذلك، مولت الوزارة استعراضاً رئيسياً للبنى الأساسية مكن من وضع خطة شاملة تحدد احتياجات سانت هيلانة من البنى الأساسية خلال السنوات العشر إلى العشرين المقبلة.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أجرت حكومة المملكة المتحدة في سانت هيلانة استعراضاً لقدرات إدارة الكوارث بتمويل كامل من وزارة التنمية الدولية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام خبير استشاري لشؤون الإدارة ممول من الاتحاد الأوروبي بزيارة سانت هيلانة من أجل تدعيم عمل لجنة إدارة الكوارث في الجزيرة. والعمل جار على تنفيذ توصيات أخرى. ويجري العمل أيضاً على تنفيذ توصيات لجنة إدارة الكوارث ضمن اجتماعات فصلية يتولى عقدها رئيس الشرطة بصفته منسق إدارة الكوارث في سانت هيلانة. ووفقاً للمملكة المتحدة، جرت بنجاح مناورات حقيقية على متن السفن في مجال إدارة الكوارث في عام ٢٠١٢، استُخلصت منها دروس قيّمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أُجري تدريب حقيقي مشترك بين الوكالات على إدارة الكوارث وذلك بعد أن تم إنجاز التدريب السابق بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

جيم - مصائد الأسماك والزراعة

١٤ - تشكل مصائد الأسماك قطاعاً هاماً في اقتصاد سانت هيلانة. ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، هناك ٢٩ من قوارب الصيد التي تحمل رخصاً تجارية، منها نحو ١٢ قارباً يمارس

الصيد بانتظام. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من أسماك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وخلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، بلغت كمية المشتريات من الأسماك ١٣١,٨٢ طناً مقارنة بالكمية المسجلة خلال الفترة نفسها من السنة السابقة وقدرها ٣٨٠,٤٣ طناً. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٢، بلغ حجم صادرات الأسماك ٧٦,٦ طناً مقابل ٤٩١,١ طناً خلال الفترة نفسها من السنة السابقة. وخلال عام ٢٠١٢، لم تسلم أي رخص صيد لجهات أجنبية، على الرغم من أن فرصة القيام بذلك لا تزال متاحة. ويتعين على جميع سفن الصيد الأجنبية التي تمنح رخص صيد أن يكون على متنها نظام لرصد السفن كجزء من شروط الترخيص لها. وحصلت الأسماك المصيدة في الإقليم على أول شهادة إثبات خلوها من المواد غير العضوية من Soil Association (رابطة التربة)، المنظمة الرائدة في المملكة المتحدة في مجال الترويج للأغذية وأنماط الزراعة العضوية وإصدار الشهادات لها.

١٥ - واكتسبت سانت هيلانة سمعة طيبة نظراً للجودة العالية لمنتجاتها من البن. ويعتبر البن الذي تنتجه الجزيرة من بين أجود أنواع البن الممتاز في العالم. غير أنه نظراً للمشاكل التي يشهدها القطاع، لم يتم في عام ٢٠١٢ سوى تصدير ١ ٥٨٢ كليونغراماً من حبوب البن العربي الخضراء المحدبة المسماة بوربون.

١٦ - وفيما يتعلق بالزراعة، ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، انصب الاهتمام خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ على الإنتاج الزراعي في المزارع المغطاة. وهكذا أنشئت مساحة قدرها ٢ ٣٤٠ قدماً مربعاً، وهناك خطط لإنشاء ٧ ٨٠٠ قدم مربع أخرى. كما يجري طلب الحصول على رخص لخطط إنشاء ٦٨٠ ٤ قدماً مربعاً أخرى. والهدف من استخدام الإنتاج الزراعي في المزارع المغطاة هو التحكم في البيئة الزراعية من أجل تحقيق الإنتاج الأمثل من محاصيل السلطات.

دال - النقل والمرافق العامة

١٧ - يمكن الوصول إلى سانت هيلانة على متن سفينة البريد الملكي سانت هيلانة، التي تتيح خدمات النقل بين سانت هيلانة، وأسنسيون، ومدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، لكنها تعمل منذ ٢٢ سنة وأصبح تشغيلها مكلفاً على نحو متزايد. ويتيح ميناء سانت هيلانة الوحيد، ميناء جيمستاون، مرافق رسو جيدة للسفن، وإن كان تشييد حاجز للأمواج سيُتيح لركاب السفن السياحية الكبيرة التزول إلى البر أياً كانت الأحوال الجوية. ويؤمل أن يتيح تشييد رصيف في خليج روبرت، بالاقتران مع إتاحة الوصول إلى الجزيرة جواً، الفصل بين عمليات الشحن ونقل المسافرين في المستقبل.

١٨ - ووفقاً للمملكة المتحدة، اختير سهل بروسبرس باي، الواقع في الجزء الشرقي من الجزيرة، لإقامة المطار، الذي يتضمن إنشاء مدرج وساحة لخدمة الطائرات ومحطة جوية ومنشآت جوية وبرية للدعم. ومن متطلبات مشروع المطار أيضاً تشييد طريق رابطة بين موقع المطار والمرافق الموجودة في خليج روبرت (الرصيف المؤقت ومنشأة الوقود السائب) ووحدة للإنقاذ البحري على الشاطئ. التاريخ المتعاقد عليه للانتهاء من مشروع المطار هو شباط/فبراير ٢٠١٦. وستمكن الفرص التي يتيحها المنفذ الجوي في نهاية المطاف من جعل الجزيرة مستقلة مالياً ولا تعتمد على التمويل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١٩ - ويوجد في الإقليم حوالي ١٦٨ كيلومتراً من الطرق المعبدة (١١٨ كيلومتراً في سانت هيلانة، و ٤٠ كيلومتراً في أسنسيون، و ١٠ كيلومترات في تريستان دا كونيا) و ٣٠ كيلومتراً من الطرق غير المعبدة (٢٠ كيلومتراً في سانت هيلانة و ١٠ كيلومترات في تريستان دا كونيا).

٢٠ - وتوجد في سانت هيلانة محطتان للإذاعة المحلية فضلاً عن محطات تلفزيون ساتلية لإعادة البث الأرضي في الإقليم. وتوجد في أسنسيون محطة إذاعة محلية واحدة وهي تتلقى برامج لإعادة بثها من سانت هيلانة. وتتاح أيضاً البرامج التي تبثها هيئة إذاعة القوات البريطانية، فضلاً عن خدمات تلفزيون القوات العسكرية للولايات المتحدة. وتوجد في تريستان دا كونيا محطة إذاعية محلية واحدة تتلقى برامج تلفزيونية وإذاعية من هيئة إذاعة القوات البريطانية. وكان عدد مستخدمي الإنترنت ٩٣٦ في سانت هيلانة حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢١ - وفي إطار مشروع توزيع الكهرباء الذي تموله وزارة التنمية الدولية، يجري العمل على تحديث شبكة توزيع الكهرباء في الجزيرة وتوسيعها. ويجري تنفيذ مشروع آخر يهدف إلى تحديد محطة توليد الكهرباء والمولدات، وتركيب عنفات ربحية إضافية. ويتم حالياً إجراء استعراض لشبكة جمع المياه ومعالجتها وتوزيعها، فيما توجد تمويلات من الوزارة متاحة لضمان إنجاز أي أشغال ذات أولوية. وثمة أيضاً أموال مشتركة متاحة من الوزارة ومن الاتحاد الأوروبي لإصلاح بعض الطرقات الرئيسية في أنحاء سانت هيلانة. وبعد الموافقة على استراتيجية إدارة النفايات الصلبة في عام ٢٠١٢، ينبغي العمل ممارسات محسنة في مجال إدارة النفايات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للسماح بتشغيل موقع مدفن القمامة والتخلص من النفايات الموجودة على مقربة من المطار.

هاء - الأعمال المصرفية والائتمان

٢٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأ نفاذ أمرين محليين جديدين يتعلقان بالخدمات المالية وغسل الأموال. والغرض من هذين القانونين هو ضمان امتثال سانت هيلانة للالتزامات الدولية وحماية سكانها في نفس الوقت من المحتالين في مجال تقديم الخدمات المالية.

واو - السياحة

٢٣ - في عام ٢٠١٠، اعتمدت وزارة التنمية الدولية مبلغ ١,٢ مليون جنيه إسترليني لمشروع تنمية السياحة في سانت هيلانة. ويهدف هذا المشروع، في جملة أمور، إلى تعزيز التسويق والترويج، وتحسين إدارة المزارات، والمشاريع المجتمعية المتصلة بالسياحة.

٢٤ - وتعتقد المملكة المتحدة أن إنشاء مطار جديد هو أفضل وسيلة لجلب فرص مالية جديدة إلى الجزيرة وتعزيز السياحة. وفي الوقت الحالي يبلغ عدد زوار سانت هيلانة عن طريق البحر نحو ٢ ٠٠٠ زائر سنوياً. وبانتهاء أشغال إنشاء المطار، يمكن أن يزور الجزيرة أكثر من ٢٩ ٠٠٠ سائح سنوياً. ومن المتوقع أن يؤدي جمال الطبيعة الوعرة في الإقليم، وحيواناتها البرية النادرة، ومواقعها التاريخية مثل ضريح نابليون، إلى اجتذاب الزوار. وتشير التقديرات إلى أنه بفضل المطار سترتفع المبالغ التي ينفقها السياح في الجزيرة من ٧٠٧ ٠٠٠ جنيه في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٩ ٨٤٠ ٠٠٠ جنيه في عام ٢٠٢١، وأن تساهم في حفز نمو الاقتصاد ككل.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - وفقاً لتعداد سانت هيلانة لعام ٢٠٠٨، بلغ عدد السكان ٤ ٠٧٧ نسمة. وتوطن نسبة تقارب ١٧ في المائة من السكان المقيمين سانت هيلانة في العاصمة جيمستاون. وعلى إثر استئناف منح الجنسية البريطانية لأهالي سانت هيلانة في عام ٢٠٠٢، شهدت الجزيرة نزوحاً لسكانها. وأثر هجرة العمال إلى الخارج واضح في خاصيتي العمر والجنس لدى أهالي سانت هيلانة المقيمين بها. فالسكان المقيمون معظمهم من المسنين، وهناك احتلال بارز في عدد السكان في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، وانخفاض مرتبطة بذلك في عدد من الأطفال الصغار. وتعول النساء حوالي ثلث الأسر المعيشية. ومن بين هؤلاء، ما يقرب من ٤٠ في المائة منهن غير متزوجات وما يقل عن ٢٠ في المائة متزوجات. ومع ذلك، فإن تعداد عام ٢٠٠٨ لم يقدّم ما استجد في عدد الأطفال الذين لهم أحد الوالدين أو كلاهما يعيش

في الخارج، ولكن الأرقام السابقة تشير إلى أن نسبتهم هي حوالي ٢٥ في المائة. غير أن إتمام مشروع الوصول إلى الجزيرة جواً أدى إلى عكس هذا الاتجاه، وأصبح عدد متزايد من أهالي سانت هيلانة يعودون إلى الجزيرة للاستفادة من تزايد فرص العمل وتحسُّن فرص إقامة الأعمال التجارية.

٢٦ - وتعتبر سانت هيلانة، قياساً بالمعايير الدولية، إقليمًا متوسط الدخل، قليلٌ فيه ما يدل على وجود فقر مادي حقيقي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى وجود شبكة الأمان الحكومية الشاملة التي تضمن لكل فرد حداً أدنى من مستوى المعيشة، ووجود الشبكات الاجتماعية التي تشجع على توزيع الدخل بين الأقرباء، خاصة في شكل تحويلات مالية. لكن، وفقاً لبيانات وزارة التنمية الدولية، لا يزال عدم وجود بيانات اجتماعية واقتصادية يمثل صعوبة شديدة في فهم اتجاهات الفقر وعدم المساواة والاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية، ما يعرقل عملية صنع السياسات بناءً على الأدلة. وقد أقرت لجنة الاقتصاد والشؤون المالية التابعة للمجلس التشريعي استراتيجية وطنية جديدة لإعداد الإحصاءات في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢. وتوفر هذه الاستراتيجية إطاراً لدعم تعزيز النظام الإحصائي الحالي في الإقليم من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل متماسكة تشمل السنوات الثلاث المقبلة.

٢٧ - ووفقاً للتقارير الصحفية، ترد سانت هيلانة ضمن العشر الأوائل على قائمة تصنيفين اثنين. فهي في المرتبة الثامنة ضمن قائمة أحسن نوعية حياة وضمن قائمة أفضل استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بحسب ترتيب بلدان المستقبل الأفريقية ٢٠١١/٢٠١٢ التي وضعت وحدة معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٨ - وأدت شيخوخة سكان الإقليم الذين يزيد عمر ٢٢ في المائة منهم على ٦٥ سنة إلى وجود حاجة متزايدة إلى استثمارات كبيرة في برنامج جديد لرعاية المسنين. وتم لهذه الغاية افتتاح مركز الرعاية المجتمعية للأميرة صاحبة السمو الملكي في عام ٢٠٠٨ بتمويل من وزارة التنمية الدولية. وبدأ العمل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بسياسة منقحة لدعم الرعاية المنزلية، تتيح المساعدة في أنشطة الحياة اليومية للمسنين للإقامة في مساكنهم الخاصة لأطول وقت ممكن. ووفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، فإن العمل بدأ في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأمر محلي جديد للضمان الاجتماعي ينص على دفع استحقاقات ذات صلة بالدخل لفائدة أشد الأسر المعيشية فقراً في الجزيرة. وينص هذا القانون أيضاً على استحداث استحقاق جديد يسمى "المعاش الأساسي للجزيرة"، وهو متاح لمن هم في سن الخامسة والستين أو أكثر من القادرين على إثبات أنهم قد عملوا في سانت هيلانة لمدة ٢٠ عاماً على الأقل. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المعاش ٥٥٠ شخصاً نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠ بدأ نفاذ الأمر المحلي لرعاية الأطفال. وسيغير هذا التشريع الجديد بنية الإدارة الاستراتيجية لحماية الأطفال والشباب في سانت هيلانة. وقد وضعت سياسات وإجراءات جديدة لحماية الأطفال وضمان رفاههم. ويساعد التشريع الجديد الإقليم على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٠ - واستناداً إلى تقرير وزارة الخارجية والكومنولث المعنون حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي صدر في عام ٢٠١٢، فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم هي الأساس من مسؤولية حكومة الإقليم، بينما تتحمل حكومة المملكة المتحدة المسؤولية في نهاية المطاف عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت تشملها.

٣١ - ويوجد في سانت هيلانة مستشفى عام واحد في جيمستاون وثلاث عيادات طبية تقدم الخدمات لسكان المناطق الريفية. علاوة على ذلك، تلي وحدتان احتياجات المرضى الذين يعانون من مشاكل سلوكية عسيرة وإعاقات تتعلق بالتعلم.

٣٢ - وفي بيان مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعرب المجلس الوزاري المشترك، وهو هيئة تجمع معاً القادة السياسيين وممثلي المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار، بما فيها سانت هيلانة، عن الاتفاق على أهمية التأمين الصحي واستيفاء شروط اللوائح الصحية الدولية، ووضع صك قانوني دولي يلزم ١٩٤ بلداً، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على تحديد واستخدام جميع مصادر المساعدة المتوفرة، ولا سيما من منظمات الصحة الإقليمية والعالمية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة باستراتيجيات الصحة وعملياتها مع التركيز بشكل خاص على العلاج من الأمراض غير المعدية وتحسين تمثيل الأقاليم والصلات القائمة مع هيئات الصحة العالمية والإقليمية^(١).

باء - العمل

٣٣ - يوفر القطاع العام ٤٠ في المائة من فرص العمل في الإقليم. وتنظر حكومة سانت هيلانة في معايير الممارسة في التوظيف تحسباً للتغيرات الاقتصادية المتوقعة أن تحدث مع تشييد

(١) يمكن الاطلاع على نص البيان في الموقع الشبكي التالي: <https://fco-stage.fco.gov.uk/resources/en/pdf/uk-ot-communicue.pdf>.

المطار. وتم في عام ٢٠١٠ إقرار تشريع يتضمن أحكام تتعلق بالعمالة وحقوق العاملين وترمي إلى تهيئة إطار لإنفاذ تلك الحقوق. وتتعلق تلك الحقوق بوضع استمارة البيانات الخطية، وسن لوائح توقيت العمل، والحماية من الطرد التعسفي، واستحقاق إجازة الأبوين غير المدفوعة الأجر والإجازة غير المدفوعة الأجر لرعاية المعالين، وبأحكام تتعلق بدفع الحد الأدنى للأجور. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحكومة أنها تعتزم سن تشريع جديد لتنظيم شروط التوظيف لدى الأعمال التجارية والمنظمات الأخرى في سانت هيلانة. أما المواضيع التي من المتوقع أن يشملها هذا القانون فهي تشتمل على الإجازات المدفوعة الأجر وفترات الراحة، وحدود نوبات العمل بالليل، ومدفوعات الأمومة والأبوة، وتعويض الزيادة عن الحاجة، والحماية من عمليات الخصم غير المأذونة، وكذا الحق في الانخراط أو عدم الانخراط في النقابات أو رابطات العمال.

٣٤ - وبغية تسوية الاختلالات ومعالجة مسألة الإبقاء على الموظفين، وكذلك تشجيع و/أو تيسير الإدارة الوظيفية، استحدثت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ نظاماً منقحاً أكثر عدلاً للجداول الأجور.

٣٥ - وازدادت العمالة في الخارج بشكل مطرد، وازدادت معها التحويلات المالية الواردة إلى الإقليم. ويعمل ربع القوة العاملة في الجزيرة تقريباً في أسنسيون أو في جزر فوكلاند (مالفيناس) أو في المملكة المتحدة. ولم تعد مديرية المالية تجهز التحويلات بعد أن أصبح مصرف سانت هيلانة هو الذي يقوم بذلك.

٣٦ - وتشترط معظم عقود العمل في الخارج عدم اصطحاب العاملين لأسرهم، مما يسبب عبئاً اجتماعياً ثقيلاً وتفككاً للأسر. كما أن فقدان الموظفين المؤهلين الذين يجتذبهم العمالة الأفضل أجراً في الخارج يجعل من الضروري جلب طائفة من الموظفين المعيّنين دولياً في عدد من القطاعات. ونتيجة لأشغال بناء المطار، التي بدأت في أواخر عام ٢٠١١، ازداد الطلب على العمال بشكل ملحوظ. ووفقاً لوزارة التنمية الدولية، وفي الوضع الحالي لشبه العمالة الكاملة، فإن عدم وجود قوى عاملة إضافية يعرقل نمو القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، تشير دلائل نقص العمالة إلى إمكانية تحقق بعض النمو الاقتصادي نتيجة لمكاسب الإنتاجية.

جيم - التعليم

٣٧ - التعليم إلزامي ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. وهناك حالياً أربع مدارس عاملة، ثلاث منها تضم جميع فصول المرحلة الابتدائية (للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١١ سنة)، ومدرسة ثانوية للتلاميذ (لذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة). وتتاح للطلاب الذين تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة فرصة

الاختيار بين المسار الأكاديمي المعتمد من قبل المملكة المتحدة ودورات التدريب المهني. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أُدرجت فرص التعلم عن بعد في منهج التعليم الثانوي. وتتولى مديرية التعليم المسؤولية أيضا عن التدريب وإعادة التدريب في القطاعين العام والخاص من خلال دائرة تعليم الكبار والتعليم المهني التابعة لها.

٣٨ - وما زالت مشكلة الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين من ذوي الخبرات مطروحة. وأدى المرسوم المحلي المتعلق بالتعليم لعام ٢٠٠٨ إلى تحسين الإطار القانوني لتوفير تعليم مناسب للأطفال ورفع العمر الأقصى للتعليم الإلزامي من ١٥ سنة إلى ١٦ سنة. وقد تم اختيار مخطط المنح الدراسية لطلاب السنتين ١٢ و ١٣ كأول نظام إعانات غير مستهدف يتم إصلاحه. فاعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تغيرت منحة التعليم بموجب هذا الإصلاح من منحة غير مستهدفة إلى منحة مستهدفة بحيث يظل الطلاب المنحدرون من أسر تستوفي المعايير مستفيدين من هذه المنحة. وقرر المجلس التنفيذي أن طلاب السنتين ١٢ و ١٣ المنحدرين من أسر لا يتجاوز دخلها السنوي الإجمالي ١١ ٠٠٠ جنيه إسترليني هم وحدهم المؤهلين للحصول على المنحة المدرسية. وتشير التقديرات إلى أن نفقات الحكومة على التعليم والتوظيف بالنسبة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تبلغ ٤٢٤ ١٩٦ ٢ جنيه إسترليني، وهذا يشمل جميع القطاعات الأولية والتعليم العالي وتكاليف تدريب المعلمين.

دال - البيئة

٣٩ - ينفذ في سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة الهدف منه هو حماية الأنواع المهددة بالانقراض وحفظ تنوع الموائل. وتسعى الحكومة بخطط حثيثة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق البيئة، غير أن قلة الموارد تحول دون إحراز تقدم في بعض المجالات.

٤٠ - وأقر برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار، الذي تشترك في تمويله وزارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في حكومة المملكة المتحدة، عدة مشاريع للإقليم في عام ٢٠١١، ثلاثة منها لسانت هيلانة واثنان لجزيرة أسنسيون واثنان لتريستان دا كونيا. ولم يُدع إلى تقديم عروض لتنفيذ أية مشاريع في عام ٢٠١٢.

٤١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة ورقة معنونة "البيئة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة: حكومة المملكة المتحدة ودعم المجتمع المدني" عن المشورة والدعم المتاحين للأقاليم في مجالات اختصاص الوزارة، وسلطت الضوء على ما لها من أموال متاحة لهذا الغرض.

خامسا - أسنسيون

ألف - الوضع الدستوري والسياسي

٤٢ - ألغى دستور الإقليم لعام ٢٠٠٩ مبدأ "تبعية" جزيرة أسنسيون لسانت هيلانة؛ غير أن الجزر تظل جزءاً من إقليم واحد يشترك في حاكم ومدعي عام ومحاكم عليا. وينص الدستور الجديد على حماية الحقوق والحريات الأساسية ويتضمن أحكاماً تم تعزيزها من أجل ضمان استقلال القضاء عن الجهازين التشريعي والتنفيذي للحكومة.

٤٣ - ولأول مرة يتم في الدستور الاعتراف بوجود مجلس للجزيرة، يتم تحديد تفاصيله بموجب مرسوم محلي. وقد انتخب مجلس جديد في شباط/فبراير ٢٠١١.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، رفضت لجنة حدود الجرف القاري طلبا قدمته المملكة المتحدة إلى اللجنة بشأن منطقة الجرف القاري لجزيرة أسنسيون إلى أبعد من ٢٠٠ ميل بحري، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وخلصت اللجنة إلى أن التواء البركاني الذي توجد عليه جزيرة أسنسيون أضيق من أن ينشئ حقوقاً في منطقة ممتدة للجرف القاري المغمور بالمياه.

باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٤٥ - على إثر اجتماع مشترك عقد بين فريق وزارة شؤون الخارجية والكمونولث/وزارة الدفاع ومجلس جزيرة أسنسيون بشأن الحق في الإقامة والملكية في أسنسيون، أعلنت حكومة المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عدم حدوث تغيير في سياساتها وأن الحق في الإقامة الدائمة والملكية في أسنسيون لن يمنح. وما يشغل بال حكومة المملكة المتحدة هو المسؤوليات المصاحبة لذلك التي قد تقع على كاهل دافعي الضرائب البريطانيين. وتم في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ سن تشريعات تشكل القاعدة التي تقوم عليها سياسة الأراضي والأعمال التجارية. وترمي تلك التشريعات إلى إضفاء الوضوح والشفافية على تخصيص الأراضي واستعمالها، وإلى وضع إطار لمزاولة الأعمال التجارية في الجزيرة.

سادسا - تريستان دا كونيا

ألف - الوضع الدستوري والسياسي

٤٦ - يتولى شؤون السلطة التنفيذية في تريستان دا كونيا حاكم سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا. وللجزيرة مسؤول إداري مقيم معيّن من قبل الحاكم ومسؤول أمامه. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة. ويضم المجلس المسؤول الإداري، الذي

يتولى رئاسته، وثمانية أعضاء منتخبين (أحد زعماء سكان الجزيرة وامرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معينين. وتجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. ويحق التصويت لجميع الناخبين المسجلين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٩، تظل السلطة التشريعية في ترستان دا كونيا في يد الحاكم، ولكن أصبح لأول مرة لزاماً على الحاكم دستورياً استشارة مجلس الجزيرة قبل سن أي قوانين.

٤٧ - ولترستان دا كونيا تشريعها الخاصة، ولكن يطبق فيها قانون سانت هيلانة بقدر عدم تعارضه مع القانون المحلي وبقدر ما يلائم الظروف المحلية، ورهنًا بالتعديلات التي تليها الظروف المحلية. ويدجأ كحل أخير إلى تطبيق قوانين إنكلترا وويلز. وفي الجزيرة مجندين من مجندي الشرطة الخاصين وضابط شرطة متفرغ. كما يتولى المسؤول الإداري أيضاً مهمة القاضي في الجزيرة.

باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٤٨ - يقوم اقتصاد ترستان دا كونيا على زراعة الكفاف التقليدية وصيد الأسماك. ويجري الصيد المستدام لجراد البحر ويتم تصديره إلى أستراليا والولايات المتحدة واليابان. والجهود مبذولة من أجل النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وتحصل الجزيرة أيضاً على إيرادات لا يستهان بها من سفن الرحلات السياحية التي تمر بالجزيرة أحياناً ومن مبيعات العملات والطوابع البريدية التذكارية. ويستخدم الدخل الحكومي من هذه القطاعات لتمويل خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الحكومية. وقامت حكومة المملكة المتحدة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بتمويل تشييد مكتب بريد/متحف ومركز شرطة على الجزيرة. ويقدم مكتب البريد/المتحف عدداً من الخدمات السياحية ليولد بذلك دخلاً إضافياً للجزيرة.

٤٩ - وتم في تموز/يوليه الانتهاء من تشييد مصنع جديد لمعالجة جراد البحر، وذلك من أجل تلافي الصعوبات الناجمة عن حريق المصنع في السنة السابقة. وشهدت الجزيرة في عام ٢٠١١ وصول رافعة جديدة أتاحت إصلاح جدران المرفأ.

٥٠ - ولا يمكن الوصول إلى ترستان دا كونيا إلا بحراً ويتم ذلك أساساً بسفينتين تشغلهما شركة Ovenstone الجنوب أفريقية، التي تملك امتياز صيد جراد البحر في الجزيرة، وبالسفينة SA Agulhas II، وهي سفينة أبحاث تقوم مرة كل سنة بخدمة محطة للأرصاد الجوية في جزيرة غوف تابعة لجنوب أفريقيا. وتؤمن السفينتان فيما بينهما تسع زيارات كل سنة إلى ترستان دا كونيا، وتنقلان المسافرين والبضائع. وعادة ما تستغرق الرحلة بين كيب تاون وترستان دا كونيا سبعة أيام تقريباً.

٥١ - ولا يمكن استخدام الميناء إلا في الحالات التي تكون فيها أحوال الطقس والبحر مؤاتية، إذ كثيراً ما يتعذر على سفن الرحلات السياحية إنزال الركاب. والميناء غير عميق بما يكفي للسفن الزائرة، وهو عرضة للعواصف البحرية. وقد تم في الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١ ومرة أخرى بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٢ إجراء مزيد من الإصلاحات بتمويل من حكومة المملكة المتحدة. ويتعين إجراء إصلاحات كل عام بعد عواصف الشتاء. ويجري النظر في خيارات طويلة الأمد لتعزيز الميناء أو إعادة تصميمه.

٥٢ - وبعد أن تم إنشاء شبكة هاتفية محسنة في أوائل عام ٢٠٠٧، أصبح لدى تريستان دا كونيا اتصالات سلكية ولاسلكية جيدة. وتتولى المملكة المتحدة تمويل تكاليف استئجار الخط من أجل تقديم هذه الخدمة. أما خدمات الهاتف فهي موثوقة ومتوفرة لجميع الأسر المعيشية. وشهدت اتصالات الجزيرة السلكية واللاسلكية المزيد من التحسين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتوفر إحدى مقاهي الإنترنت ونظاماً للإنترنت عبر شبكة لاسلكية لسكان الجزيرة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٥٣ - وظلت نفقات الجزيرة حتى عام ٢٠٠٨ تفوق بكثير إيراداتها، مما أفضى إلى استنزاف الاحتياطات استنزافاً خطيراً. ومن بين العوامل المساهمة في ذلك عدم الخبرة في الإدارة المالية، وحجم النفقات الرأسمالية اللازمة للإنفاق على مجتمع محلي بعيد ومعزول، وتكاليف الخدمات من قبيل تقديم العلاج في الخارج لسكان الجزيرة.

٥٤ - ووضع مجلس الجزيرة في عام ٢٠٠٩ استراتيجيات عريضة النطاق لتأمين المستقبل المالي للجزيرة. ووفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، فإنه حتى مع تطبيق تلك الإصلاحات، ستصبح الجزيرة معسرة قريباً جداً ما لم يستمر اتخاذ المزيد من الإجراءات الجذرية. وفي عام ٢٠١١، أُجري استعراض شامل للميزانيات واستُحدثت ضوابط صارمة على المشتريات والنفقات. وما ساعد الجزيرة أيضاً زيادة الإيرادات المتأتية من إبرام اتفاق جديد لرخص الصيد تم التفاوض عليه في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتحسُّن المبيعات في مصادر أخرى للإيرادات. ونتيجة لذلك، تتوقع الجزيرة حدوث فائض في الإيرادات على النفقات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، لا تزال الحاجة قائمة للمساعدة المالية الخارجية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. وقد أتت الأموال من الاتحاد الأوروبي (من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشر) بالفعل في عام ٢٠١١. وتشمل المشاريع تحسين نظام الشبكات الكهربائية، وتحسين نوعية إمدادات المياه، وتحسين نظام إدارة النفايات، وإجراء إصلاحات أخرى للميناء، ومشروعاً تجريبياً للطاقة المتجددة.

٥٥ - وتتولى وزارة التنمية الدولية تمويل وظيفة طبيب مقيم. ولبناء القدرات في الجزيرة، تتولى أيضا تمويل وظيفتي مديرة ممرضات ورئيس للأشغال العامة، كما تتكفل الوزارة بتكاليف زيارات سنوية لطبيب أسنان وزيارات كل سنتين لأخصائي بصريات. ولقد مضى عدد من السنين منذ أن أُتيحت لأهالي تريستان فرص الذهاب إلى خارج الجزيرة لغرض التدريب، غير أن اتفاقاً تم التوصل إليه في عام ٢٠١٢ من شأنه أن يسهّل التدريب في الجزيرة وخارجها مع الوزارة.

٥٦ - ويترك التلاميذ الدراسة في سن السادسة عشرة ويعملون في الغالب في القطاع الحكومي أو في قطاع صيد الأسماك. ولا تتاح الفرصة لهم لمواصلة التعليم العالي ما لم يذهبوا إلى الخارج. أما الموظفون الحاليون فهم يعترفون بضعف مستوى تدريبهم. وليس من المتوقع استقدام مدرّسين متدربين قريباً. غير أن مستشاراً في شؤون التعليم قد شرع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بفضل تمويل من وزارة التنمية الدولية، في العمل لمدة سنتين في الجزيرة، قدم خلالهما التدريب. وقد تم تمديد هذه الوظيفة حتى عام ٢٠١٥.

٥٧ - وتنفذ تريستان دا كونيا بنجاح عدداً من مشاريع حفظ الثروات الطبيعية بمساعدة شركائها، بما في ذلك الجمعية الملكية لحماية الطيور. وتشمل مشاريع برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار بذل جهود لإزالة الأنواع الغازية من الجزر غير المأهولة ضمن مجموعة جزر تريستان دا كونيا، وأيضاً إجراء دراسات جدوى بشأن القضاء على القوارض. ولدى تريستان دا كونيا أيضاً خطة عمل لتحقيق التنوع البيولوجي من شأنها أن تساعد في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية ذات الصلة. وتم استكمالها في عام ٢٠١٢ لتشمل فترة خمس سنوات أخرى إلى غاية عام ٢٠١٧.

٥٨ - ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، فإنّ ناقلة من ناقلات السواثب جنحت في آذار/مارس ٢٠١١ في نايتنغيل، متسببة في انسكاب ١ ٦٠٠ طن من الوقود و ٦٥ ٠٠٠ طن من مادة الصويا. وقد تضررت من جراء ذلك طيور البطريق الموجودة في جزيرتي نايتنغيل وإيناكسيسيل، وهما من مواقع التراث العالمي، وأغلقت مصائد الأسماك في الجزيرتين.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٩ - يرتبط إقليم سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا، بصفته إقليمياً لا يتمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنه لا يشكل جزءاً منه. والإقليم عضو في منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي.

٦٠ - على نحو ما جاء في الفقرة ٣٢ أعلاه، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار، الممثلة في الاجتماع المجلس الوزاري المشترك، بما في ذلك سانت هيلانة، على العمل معاً لمواصلة إقامة صلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها وشركائها الإقليميين، وأعربت عن اعتقادها بضرورة أن ترفع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أقاليم من القائمة إن كانت تلك هي رغبتها.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن التطورات السياسية والدستورية المتعلقة بمركز سانت هيلانة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء انعقاد الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ووفقاً لما جاء في محضر الاجتماع (A/C.4/67/SR.5)، أوضح الممثل جملة أمور منها أن حكومة المملكة المتحدة تتمسك بموقفها الثابت بشأن استقلال الأقاليم التي تتولى إدارتها. وأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة والإقليم ينبغي أن يتخذ على أساس رغبة شعب ذلك الإقليم الواضحة والمعرب عنها دستورياً. وفي الحالات التي يكون فيها الاستقلال خياراً مطروحاً ويجسد رغبة واضحة يعرب عنها شعب الإقليم دستورياً، فإن حكومة المملكة المتحدة ستساعد ذلك الإقليم على تحقيق استقلاله.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى الكتاب الأبيض الذي نشرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ والذي يؤكد التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة عموماً بين المملكة المتحدة والأقاليم. وفي المقدمة، أعربت الحكومة عن الاعتقاد بأن الهيكل الأساسي للعلاقات الدستورية هو الهيكل الصحيح: إذ تنتقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم المستعمرة مع أكبر قدر ممكن من الاتساق مع السلطات التي تمسك بها المملكة المتحدة والتي تلزمها للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما فيها ضمان أن تعمل على تحقيق ما فيه أفضل مصالح الأقاليم والمملكة المتحدة. وأقرت الحكومة بأنه من المهم مواصلة إمعان النظر في العلاقة الدستورية القائمة وضمن إجراء حوار بشأن هذه المسائل مع جميع تلك الأقاليم التي ترغب في المشاركة.

٦٤ - ومضى قائلاً إن الكتاب الأبيض قد بيّن أن المسؤولية الأساسية والهدف الرئيسي لحكومة المملكة المتحدة هو ضمان أمن وحسن إدارة الأقاليم وسكانها. وقد انبثقت هذه المسؤولية عن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وكون الإقليم أحد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار يستتبع أيضاً مسؤوليات إزاءه: وتتوقع حكومة المملكة المتحدة من حكومات الأقاليم أن تفي بنفس المعايير الرفيعة كما فعلت في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات صارمة وحازمة حيثما وُجد دليل على الفساد أو سوء الإدارة في الإقليم. وخلص إلى القول إن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار ما زالت علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بحكومة المملكة المتحدة. وما دامت أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة ترغب في الاحتفاظ بالصلة، تبقى حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتنميتها وضمن أمنها في المستقبل.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارات ١٣٢/٦٧ ألف وباء، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/67/23) وإلى التوصية اللاحقة التي رفعتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء التاسع من القرار ١٣٢/٦٧ بـ بسانت هيلانة. وجاء في فقرات منطوق ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

١ - تؤكد أهمية دستور الإقليم لعام ٢٠٠٩؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الدولية المعنية أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم للتصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البطالة والهياكل الأساسية المحدودة للنقل والاتصالات؛

٤ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة أن تضع في اعتبارها الطابع الجغرافي الفريد لسانت هيلانة لدى تسوية أي مسائل تستجد تتصل بتشييد المطار.